وَصَل النقاط
صك التعقب الدولي

يمثل *صك التعقب الدولي* الملزم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ 8 ديسمبر/كانون الأول 2005 خطوة مهمة إلى الأمام، وإن متواضعة، في الجهود الدولية المبذولة لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة. يعمل *الصك* الجديد، مع وجود استثناءات محدودة، على ترسيخ وتعزيز معايير دولية أساسية في مجالي وسم الأسلحة وحفظ السجلات. ويمضي في مجال التعاون في عمليات التعقب، وإلى حد ما، التنفيذ، إلى أبعد من المعايير الموجودة حالياً.
وقد استبقت الخلافات بشأن طابع الصك المنشود ونطاقه حتى المفاوضات نفسها، مع ذلك لا فريق الخبراء الذي قام بالتحضير ولا الجمعية العامة للأمم لمتحدة تمكنا من حل هذه المسائل المتنازع عليها وتركت لكي يتداولها المتفاوضون. يلقي الفصل الضوء على مجريات الأحداث التي أدت إلى عقد الأمم المتحدة المفاوضات بشأن التعقب، ويستعرض حلقات التطور الرئيسية في المفاوضات نفسها. كما يصف الدور المهم، وإن كان محدودا، الذي لعبه المجتمع المدني في أعمال المفاوضات.

يمثل *صك التعقب الدولي* خطوة مهمة إلى الأمام، وإن متواضعة، في الجهود الدولية المبذولة لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة.

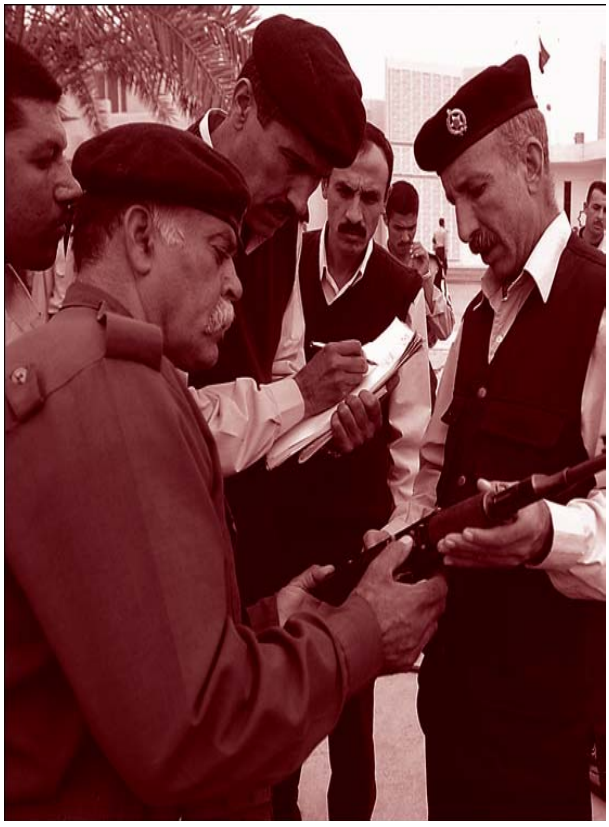

أفراد من الشرطة الوطنية العراقية يعاينون الرقم التسلسلي لسلاح آلي تمت مصادرته أثناء القيام بتفتيش واسع للبيوت بيتاً في إحدى ضواحي تكريت في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 © صورةبولرتو شميت/أي أف بي/ غيتي أميجز

يركز الفصل جل اهتمامه تقريباً على النظر في فحوى *الصك* جزءاً فجزءاً، بادئاً بالمسألتين الشائكتين: طابع *الصك* ونطاقه، وقد تجري العودة إليهما فيما بعد باعتبارهما جزءاً من "التطور المستقبلي" *للصك* الذي اتفقت عليه الدول. أما مسألة الذخائر فهي وإن لم تدرج في *صك التعقب* فقد أوصى المفاوضون بمعالجتها "بطريقة شاملة باعتبارها جزءاً منفصلاً من أعمال الأمم المتحدة". هذه الحصيلة تفاقم خطر فصل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن ذخائرها في مفاوضات الأمم المتحدة المستقبلية المتصلة بالأسلحة الصغيرة حتى لو قد لا يكون هنالك تبرير تقني للقيام بذلك. وإيجابياً فإن *الصك* أحتوى على تعريف واضح وقابل للتكيف لـ"الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة"، مالئاً بذلك فراغاً خلفه *برنامج عمل الأمم المتحدة* الذي يعاني نقصاً في التعاريف. يقدم التعريف مرجعاً مفيداً لمفاوضات الأمم المتحدة المستقبلية بشأن الأسلحة على الرغم من أن ذلك سيقتصر، لعدم إدراج الذخائر، على الأسلحة.
تحتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بغرض تعقبها، إلى الوسم بمعلومات بسيطة أساسية. فإرتباطاً بخواص السلاح الفيزيائية، فإن وسمه يستخدم للتعرف وعلى الحكومات أو الشركات التي بوسعها المساعدة في متابعة تاريخه. يضع *صك التعقب سلسلة من*

جندي أمريكي يقرأ علامة وسم قنبلة غير منفجرة اكتشفت عند قارعة الطريق الرئيسي الوطني 4 بالقرب من قاعدة الجيش بقندهار، أفغانستان بمارس/أذار 2003
© تصوير غوريندر/ أب

المعايير التي تحكم فحوى الوسم وطبيعته وموضع وسم العلامات. كما يصف وسمَ مخزون الحكومات من الأسلحة، وهو مصدر مهم للأسلحة لمناطق الحروب والأسواق غير المشروعة بشكل عام. إن اخفاق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الموافقة على الوسم الإجباري للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عند الاستيراد – نقطة انطلاق لكثير من عمليات التعقب، ضعف بليغ في *الصك* الجديد. وهذا مجال ستكون فيه للمساعدة الدولية أهمية فائقة. ولئن اشتمل *الصك* على قليل من الالتزامات المفصلة في مجال حفظ السجلات، فقد أصر على تأسيس وصيانة هذه السجلات المطلوبة لضمان"تعقب في الوقت المناسب وبصورة يعول عليها". كما نص الصك على المدة التي يجب أن تحفظ فيها السجلات:على الأقل 30 سنة لسجلات الصنع و20 سنة لبقية السجلات، منها سجلات الاستيراد والتصدير.

الجزء الخامس من الصك مخصص لـ"التعاون في مجال التعقب"، وهو قلب الصك التنفيذي. كما أنه يضيف قيمة بالغة لمعايير الأسلحة الصغيرة القائمة، مؤسساً بذلك طرائق مفصلة لا نظير لها بحقل التعاون في مجال التعقب، لكن تعاوناً مثل هذا هذا رهن استثناءات معينة، منها الحالات التي يخشى فيها على سرية هذه المعلومات وكذلك " لأسباب تتعلق بالأمن القومي وتتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة". وما هو جدير بالذكر هنا أنه ينبغي للدولة أن تشرح استخدام أي من هذين الاستثناءين للدولة الطالبة مساعدة في التعقب.

الأولوية الجلية لـ2006 هي تنفيذ *الصك* بصورة فعالة

وأبرز جزء *صك التعقب* المتصل بالتنفيذ الآليات والتدابير المصممة لدعم مهمته بصورة فعالة، ومن ذلك تبادل المعلومات. وعمل *الصك*، في ظل غياب أي دعم خلال المفاوضات لإنشاء مؤسسة جديدة، على تحديد الأمم المتحدة والإنتربول باعتبارهما شريكين أساسيين في هذا الشأن. وعلى الرغم من أن مهمة مكافحة الجريمة ثبتت بقوة في أحكام *الصك*، إلا أن مهامه في التعقب في حالات الصراع لم تتطور بما فيه الكفاية. لكن بوسع الدول، مع ذلك، استخدام أحكامه لسحب التعاون في مجال التعقب ليشمل عمليات حفظ السلام إن شاءت ذلك. كما بوسع مجلس الأمن أن يقوم بتفويض مثل هذا التعاون. وقد أوصى الفريق العامل الذي قام بالتفاوض على *الصك* بأن تقوم الأمم المتحدة بالنظر في عملية حفظ السلام. *وصك التعقب* لا يشكل نهاية لمفاوضات الأمم المتحدة بشأن التعقب بل هو يتوقع تواصلها، فجزء "المتابعة" منه يلزم الدول بالإبلاغ عن التنفيذ كل سنتين واستعراض "تنفيذ *الصك* وتطوره المستقبلي" داخل إطار المؤتمرات التي تستعرض *برنامج عمل الأمم المتحدة*.

مبدئياً سيقوم *صك التعقب الدولي* بتحسين التعاون الدولي في كافة المجالات التي يغطيها، لكن قيمته الحقيقية ستعتمد مع ذلك على التنفيذ الفعلي وعلى المدى الذي سيدفع به صوب مزيد من التطور المعياري. إن هذا التطور هو تحد متواصل وطويل الأمد، وأولوية سنة 2006 هي التنفيذ بصورة فعالة. ويكشف تقييم عن التحضيرات الوطنية في الأمريكيتين، أوروبا، ودول الجنوب الإفريقي بأنها كانت تسير ببطء في هذا المجال، وفي أواخر 2005، قبل أسابيع من اعتبار *الصك* ملزماً (سياسياً)، كانت هذه الدول ما تزال بعد تقرر في الكيفية التي تجعل بها قوانينها وأعرافها الوطنية تتماثل مع *الصك*.